



12 أكتوبر 2015

إلى السيدات والسادة

099X15

- المفتش العام المكلف بالشؤون التربوية؛
- المفتش العام المكلف بالشؤون الإدارية؛
- المدير العام لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- مديرات ومديري الإدارة المركزية؛
- مديرتي ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- المندوبين الجهويين للتكوين المهني؛
- مديري مراكز تكوين الأطر؛
- نائبات ونواب وزارة التربية الوطنية؛
- المفتشات والمفتشون؛
- مديرات ومديري المؤسسات التعليمية؛
- مديرات ومديري مؤسسات التكوين المهني؛
- المدرسات والمدرسون.

**الموضوع:** مذكرة إطار في شأن التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، ففي إطار التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بما تضمنته من رافعات استراتيجية للتجديد، تروم ترسيخ مدرسة مغربية جديدة، تنجسد فيها مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، وذلك من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية التي اعتمدها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني كبرنامج عمل مرحلي للانكباب على بعض الاختلالات الملحة للمنظومة التربوية، في التقائية وتناغم تأمين مع مضامين الرؤية الاستراتيجية؛

واستحضارا لخصوصية الموسم الدراسي 2015-2016 الذي يستمد أهميته من المستجدات التربوية التي سيتم تفعيلها على مدار هذه السنة، والذي ستعطي فيه للتدابير ذات الأولوية دفعة قوية على مستوى الأجرأة والتفعيل الميداني؛

وسيرا على نهج المقاربة المندجة والنسقية التي اعتمدها الوزارة خلال مرحلة التشخيص ووضع التصورات المؤطرة للتدابير ذات الأولوية، والتي يتعين تكريسها خلال مرحلة الأجرأة الفعلية، بما ييسر على الفاعلين الميدانيين، تمثل وتفعيل التدابير المعتمدة دفعة واحدة، بشكل يحافظ على الرؤية الشمولية المؤطرة لها، ويحترم الخيط الناظم لتدابيرها وأهدافها، باعتبارها برنامجا متكاملا ومندججا؛

وسعيًا وراء تملك مختلف الفاعلين للتدابير ذات الأولوية، والرفع من مستوى انخراطهم وتعبئتهم حول أوراها؛

ترمي هذه المذكرة الإطار إلى تحديد الإطار المرجعي العام للتدابير ذات الأولوية، وإدراجها في سياق التصور الشمولي الناظم لها، بما سيحافظ لها على تكاملها وترابط مكوناتها، علماً بأنه صدرت في السابق مجموعة من المذكرات المفعلة لبعض التدابير، وستصدر أخرى، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لتشكل في مجموعها المرجعية التنظيمية لعملية الأجراء.

## 1. البعد الإجرائي للتدابير ذات الأولوية

تندرج التدابير ذات الأولوية في إطار مقارنة مندمجة ونسقية تروم معالجة مجموعة من الإشكالات الملحة التي أفرزتها اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية، المنظمة من طرف الوزارة في بحر سنة 2014، والتي استهدفت تشخيص حالة المنظومة التربوية، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها، على أن تتم ترجمة مداخل التغيير الممكنة إلى برنامج عمل إجرائي على المدى القريب، ومشروع تربوي جديد على المدى المتوسط والطويل. وهي الخلاصات التي أكدتها لقاءات التقاسم والإغناء التي نظمتها الوزارة خلال سنة 2015.

من هذا المنطلق، واستناداً إلى مقارنة عمل ترتكز على الإشراف والتدبير بالمشروع، سطرت الوزارة برنامجاً إجرائياً مندمجاً، يتمحور حول مجموعة من التدابير التي تكنسي صبغة الأولوية، والتي يمكن من خلالها تحقيق هدف مزدوج الأبعاد:

1. معالجة مجموعة من الإشكالات الملحة وذات الراهنية، التي لا تقبل التأجيل أو التأخير في المعالجة، والتي يتعين الانكباب عليها في المدى القريب، بحيث ستغطي هذه التدابير، في مجملها، الفترة ما بين 2015 و2018؛
2. توفير الشروط الضرورية للانخراط في الإصلاح الشمولي والعميق للمدرسة المغربية، على المدى المتوسط والطويل، الذي يتأسس على مرجعية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، إذ تعتبر التدابير ذات الأولوية مدخلا عملياً لتفعيل رافعات التغيير التي تضمنتها هذه الوثيقة الاستراتيجية، وبلوغ الأهداف والغايات المتوخاة منها.

## 2. حافظة التدابير ذات الأولوية وبعدها الاندماجي

إن كل برنامج إصلاحي للمدرسة المغربية، لا بد له أن يراعي خصوصيات المنظومة التربوية، وأن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات التفاعلية بين مكوناتها الداخلية، وخاصة بالنسبة للتدابير ذات البعد البيداغوجي، والتي لا يمكن للإصلاحات التي تستهدفها أن تحقق الأثر المنتظر منها، ما لم يتم تناولها وفق رؤية شمولية ومندمجة، تحيط بمختلف أوجه الإشكالات المطروحة، وتستحضر التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لباقي مكونات الفعل التربوي على الإشكالات المستهدفة.

وفي هذا الصدد، وإدراكاً منها لمحدودية المقاربة التجريبية في العلاج، فقد اعتمدت الوزارة مقاربة مندمجة ونسقية في بلورة التدابير ذات الأولوية، من خلال استهداف معالجة مجموعة من الإشكالات العامة (المحاور)، التي تتفرع، كل واحدة منها، إلى إشكالات فرعية ذات طابع إجرائي (التدابير)، مع مراعاة الارتباطات الحاصلة بين كل تدبير وآخر، داخل نفس المحور أو بين

محاور متعددة (على سبيل المثال، فإن دعم التمكن من التعلّات الأساس، على ارتباط وثيق ومباشر بالتدابير المتعلقة بتدبير عتبات النجاح، وبالرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين، وبعتماد المصاحبة والتكوين عبر الممارسة وذلك بالدرجة الأولى، كما أن له ارتباط، في الدرجة الثانية، بالتدابير التي تهم تحسين العرض المدرسي وخاصة من خلال تأهيل المؤسسات التعليمية وتطوير التعليم الأولي، إلى جانب التدابير التي لها علاقة بتحسين تدبير المؤسسات التعليمية، وبتخليق الفضاء المدرسي، إلى جانب مراجعة النظام الأساسي للموظفين في اتجاه المهنة وتكريس ثقافة الحق والواجب).

وانطلاقا مما سبق، تنتظم حافظة التدابير ذات الأولوية وفق 9 محاور أساسية تتمرغ إلى 23 تدبيرا، كما هو مبين في الورقة المرفقة.

### 3. المقاربة التدرّجية في إجراء التدابير ذات الأولوية

ضمانا لتوفير أقصى ما يمكن من شروط النجاح للتدابير ذات الأولوية، وخاصة بالنسبة للمستجدات التي يتم تفعيلها لأول مرة داخل المنظومة التربوية، واستنادا إلى المقاربة العلمية المعتمدة في بلورة هذه التدابير، والتي تحترم التسلسل المنطقي الذي تتشكل منه دورة المشروع، فقد حرصت الوزارة على اعتماد مبدأ التدرج خلال مرحلة الإنجاز الفعلي، بالشكل الذي سيسمح بالتحكم في عملية الانتقال من مرحلة وضع التصورات النظرية للتدبير إلى مرحلة تحقيقها الميداني.

وهكذا، يتم تفعيل التدابير المعنية وفق مرحلتين متسلسلتين:

■ **مرحلة أولى تمهيدية** تتم فيها إجراء التدبير على نطاق محدود، على شكل "عمليات نموذجية" « Opérations pilotes » تطبق على مستوى عينة من المؤسسات التعليمية والنيابات الإقليمية، يتم تتبعها طيلة مرحلة الأجراء الفعلية، وإجراء تقويم أولي لها، من حيث مقاربات وآليات تفعيلها، والصعوبات والإكراهات التي قد تعترضها، والنتائج الأولية التي ستسفر عنها؛ وذلك بهدف الإحاطة، بشكل أكثر دقة وأكثر التصاقا بمعطيات الواقع الميداني، بمتطلبات الإنجازية والتفعيل المحكمين، إلى جانب استخلاص السبل والإجراءات الكفيلة بتطوير هذه التدابير، والرفع من فعاليتها، وتقوية أثرها؛

■ **مرحلة ثانية** يتم فيها توسيع تطبيق التدبير وتعميم أجرأته على الصعيد الوطني، بعد إدراج التصويبات والاستدراكات والتحسينات الضرورية، التي تثبتت العمليات النموذجية الحاجة إليها، بما من شأنه تعزيز فرص نجاح هذا التدبير.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المقاربة المتدرجة في التفعيل أثبتت جدواها وفعاليتها، بعد أن تم تطبيقها بخصوص "إرساء المسالك الدولية للبيكالوريا المغربية" و"البكالوريا المهنية"، اللتان انطلق العمل بهما، خلال الموسم الدراسي المنصرم (2014-2015)، على مستوى عينة محدودة من الأقسام والشعب والثانويات التأهيلية، ليتم توسيع نطاق تطبيقها برسم الموسم الدراسي الحالي (2015-2016).

